منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي **م ت١٥٤/٣٦**
الدورة الرابعة والخمسون بعد المائة **٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٣**
البند ٢٥-٤ من جدول الأعمال المؤقت **EB154/36**

المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

تقرير عن تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

تقرير من المدير العام

مقدمة

١- في أيار/ مايو ٢٠١٦، اعتمدت جمعية الصحة العالمية التاسعة والستون القرار ج ص ع٦٩-١٠ بشأن إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول،[١] الذي طُلب فيه إلى المدير العام، في جملة أمور، أن يعمل بالتعاون مع المديرين الإقليميين على اتخاذ جميع التدابير الضرورية للتنفيذ الكامل لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول ("إطار المشاركة") على نحو متسق ومتوافق على نطاق جميع المستويات الثلاثة للمنظمة، بغية وضع الإطار موضع التشغيل الكامل في غضون عامين، وأن يقدم تقريراً عن تنفيذ إطار المشاركة من خلال لجنة البرنامج والميزانية والإدارة إلى المجلس التنفيذي في كل دورة من دوراته المعقودة في كانون الثاني/ يناير بموجب بند دائم من بنود جدول الأعمال. وتحتوي هذه الوثيقة على التقرير السنوي الثامن.

٢- ويرد في وثيقة منفصلة تقرير بشأن الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة يتضمن اقتراحات بشأن قبول مشاركة كيانات جديدة، وبشأن استعراض وضع العلاقات الرسمية القائمة.[٢]

تنفيذ إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول لتعزيز حصائل الصحة العامة

٣- تماشياً مع برنامج المنظمة للعمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٥ والميزانية البرمجية ذات الصلة، واستناداً إلى مشاركتها المستمرة مع الجهات الفاعلة غير الدول، تعمل المنظمة بنشاط على توسيع نطاق التعاون وإبرام الشراكات من أجل النهوض ببرنامج الصحة العامة ودعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى تحقيق حصائل الصحة العامة والاستجابة للتحديات الصحية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد خضعت أعمال المشاركة هذه للاستعراض ونُفِّذت وفقاً لسياسات المنظمة وقواعدها، بما في ذلك إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، ويرد أدناه وصف لأبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام ٢٠٢٣.

٤- واضطلع المكتب الإقليمي لأفريقيا لضمان التنفيذ الفعّال للإطار، بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى مواصلة تعزيز الإطار بوصفه سياسة تمكينية، وعمل على بناء قدرات القوى العاملة في المنظمة تعزيزاً للمشاركة مع الجهات الفاعلة من غير الدول على الصعيدين الإقليمي والقُطري، بما في ذلك بتيسير تعبئة الموارد. واستناداً

١ انظر الوثيقة ج ص ع٦٩/٢٠١٦/سجلات/١، القرار ج ص ع ٦٩-١٠ والملحق ٥.

٢ انظر الوثيقة م ت١٥٤/٣٧.

إلى التعاون المستمر مع الجهات الفاعلة غير الدول واصل المكتب الإقليمي جهوده الرامية إلى تبسيط استعراض الاقتراحات المتعلقة بالمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول والموافقة عليها، ووضع المزيد من الأدوات والمواد لتيسير التعلّم وتبادل أفضل الممارسات على الصعيدين الإقليمي والقُطري. وأبلغ المكتب الإقليمي لأفريقيا عن عرض ٤٣ مشروعاً بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول للموافقة والاستعراض في عام ٢٠٢٣، بما في ذلك ١٤ مشروعاً يندرج في سياق الطوارئ.

٥- وفي تقرير المكتب الإقليمي للأمريكتين/ منظمة الصحة للبلدان الأمريكية الذي رفعه إلى لجنته التنفيذية بشأن المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول،[١] قدم معلومات عن تنفيذه للإطار، بما في ذلك الجهود الرامية إلى إذكاء وعي الموظفين بالإطار عن طريق الدورات التدريبية والعروض. وأفاد المكتب الإقليمي أيضاً بأنه أجرى أكثر من ٢٠٠ عملية للعناية الواجبة وتقدير مخاطر المشاركات المقترحة، فضلاً عن مئات الاستعراضات المبسّطة للتعاون القليل المخاطر. وقد شارك المكتب الإقليمي مع الجهات الفاعلة غير الدول على مدار العام، واشتمل ذلك، في جملة أمور، على التفاعلات الرامية إلى تحسين التدبير العلاجي لأمراض القلب والأوعية على نطاق الإقليم، وتحسين التغذية والحد من السمنة، والقضاء على التهاب الكبد وداء الفيلاريات اللمفي. وعمل المكتب الإقليمي أيضاً على إذكاء الوعي والدعوة بشأن أولوياته في طيف من مجالات الصحة العامة من خلال المشاركة في الاجتماعات مع الجهات الفاعلة غير الدول. وفيما يتعلق بالمشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول استجابةً للطوارئ، أبلغ المكتب الإقليمي لجنته التنفيذية بأنه يواصل التعاون مع منصّات وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل الصحة العامة بشأن كوفيد-١٩ وجدري القردة على نطاق واسع، وعمل مع جهات فاعلة أخرى غير الدول لزيادة إتاحة اللقاحات والاختبارات والرعاية السريرية الخاصة بكوفيد-١٩ للأفراد المهمشين الذين يعيشون في ظل حالات الضعف.

٦- ولمواصلة تعزيز تنفيذ الإطار، تعاون المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، تعاوناً وثيقاً مع الوحدة المتخصّصة المسؤولة عن العناية الواجبة وتقدير المخاطر في المقر الرئيسي، لإجراء سلسلة من أنشطة إذكاء الوعي وبناء القدرات، شملت تنظيم حلقة العمل الإقليمية "التحرك قُدماً بإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول" في الآونة الأخيرة. وبدعم من المدير الإقليمي، جمعت حلقة العمل معاً مجموعة مرموقة من المشاركين، فضلاً عن الخبراء العالميين والإقليميين، من أجل تحديد التحديات المشتركة في تطبيق الإطار ومناقشتها، وتبادل الأفكار حول النهوج المبتكرة وأفضل الممارسات للنهوض بتنفيذ السياسة تنفيذاً متسقاً وإيجابياً. واستناداً إلى الحصائل الإيجابية المستمرة لمشاركة المكتب الإقليمي لشرق المتوسط مع الجهات الفاعلة غير الدول، عمل بنشاط على تعزيز التعاون وتشجيع الجهود بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال الصحة استجابةً لتحديات الصحة العامة. وما فتئ المكتب الإقليمي يعمل على نحو استباقي على دعم الوحدات التقنية على الصعيدين الإقليمي والقُطري وتشجيعها على التعامل مع الجهات الفاعلة غير الدول، بتعزيز التنسيق على مستويات المنظمة الثلاثة، وضمان الامتثال في الوقت نفسه لقواعد المنظمة وسياساتها، بما في ذلك الإطار. وأفاد المكتب الإقليمي بأن ١١٥ اقتراحاً بشأن المشاركة مع جهات فاعلة غير الدول قد قُدمت للموافقة عليها واعتمادها.

٧- ويعمل المكتب الإقليمي لأوروبا مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الدول، للمُضي قُدماً في تنفيذ أولويات المنظمة التي ينص عليها برنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٥ وبرنامج العمل الأوروبي: "العمل الموحّد من أجل النهوض بالصحة في أوروبا". ولمواصلة تعزيز تنفيذ الإطار والنهوض به، قاد المكتب الإقليمي سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار والتفاعل مع جميع فئات الجهات الفاعلة غير الدول، بما يتماشى مع الأحكام التي ينص عليها الإطار. ويتجسّد هذا النهج في مشاركات متعدّدة،

١ انظر الوثيقة CRE 172/6 (https://www.paho.org/en/file/128118/download?token=x70jky4g، تم الاطلاع في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٢٣).

مثل سلسلة الحوارات والتبادلات التي أُجريت لتقديم المدخلات التي يمكن أن تسترشد بها المنظمة في إعدادها للوثائق التقنية الخاصة بالمؤتمر المعني بسياسات وممارسات الرعاية الصحية الأولية: التنفيذ من أجل تحقيق نتائج أفضل، ولدعم وضع خريطة الطريق الأوروبية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات. وفضلاً عن ذلك، نظمت اللجنة الإقليمية دورات تدريبية وإحاطات إعلامية للقوى العاملة في المنظمة تعزيزاً لفهم أفضل لأحكام الإطار واستخدامها. وأبلغت اللجنة الإقليمية عن نحو ٣٠٠ مشاركة في السنة.

٨- ويواصل المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا حواره البنّاء وتفاعله مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما يتماشى مع الإطار، وبالاستناد إلى الحصائل الإيجابية لمشاركته مع هذه الجهات. وقد نفّذ المكتب الإقليمي مشاركات متعدّدة للنهوض بأولويات المنظمة وبرنامج الصحة العامة على الصعيدين الإقليمي والقُطري. ولتعزيز تنفيذ الإطار وتيسيره، وبالتعاون الوثيق مع الوحدة المتخصّصة المسؤولة عن إجراء العناية الواجبة وتقدير المخاطر في المقر الرئيسي، نظّم المكتب الإقليمي دورات تدريبية مكثفة للدعوة إلى الإطار بوصفه سياسة تمكينية، وتشجيع المزيد من المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول بما يتماشى مع الإطار، ودعم المكاتب القُطرية في تطبيق أحكام الإطار عند التعامل مع الجهات الفاعلة غير الدول. وأشار المكتب الإقليمي إلى زيادة ملحوظة في مشاركاته مع الجهات الفاعلة غير الدول، وأبلغ عن موافقته على ٤٥ مشروعاً.

٩- ولتعزيز تنفيذ الإطار وتيسيره، قدم المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ الإرشادات إلى الوحدات التقنية والمكاتب القُطرية من خلال اجتماعات الشُعب والمشاورات الفردية وإجراءات إلحاق الموظفين الجُدد بالعمل والإحاطات الإعلامية للشبكات الوظيفية، مثل شبكة المعاونين التنفيذيين وشبكة الاتصالات الإقليمية. ومع تشجيع المكتب الإقليمي للتعاون والحوار مع الجهات الفاعلة غير الدول، يعمل بنشاط على تعزيز مشاركة هذه الجهات في الاجتماعات التقنية الإقليمية للمنظمة وفي اجتماعات اللجنة الإقليمية، حسب الاقتضاء. وفي عام ٢٠٢٣، أبلغ المكتب الإقليمي عن استعراض ١٥٠ مشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

١٠- وتواصل الأمانة تنفيذ الإطار والمعايير والمبادئ الخاصة بانتداب الموظفين من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الخيرية والمؤسسات الأكاديمية، التي اعتمدتها جمعية الصحة في عام ٢٠١٧.[١] وعلى غرار السنوات السابقة، استُعرضت الاقتراحات المقدَّمة في عام ٢٠٢٣ بغرض الوقوف على مدى امتثالها في إطار عمليات محدَّدة بدقة لضمان تنفيذ سياسات المنظمة على نحو متسق ومتوافق. وصدرت الموافقة على انتداب جديد من إحدى الجهات الفاعلة غير الدول في عام ٢٠٢٣، وسُجلت المعلومات ذات الصلة في سجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول في إطار الانتدابات من الجهات الفاعلة غير الدول.

١١- وللمُضي قُدماً بتنفيذ الإطار وتعزيزه، أجرت الوحدة المتخصّصة سلسلة من الأنشطة في عام ٢٠٢٣، بما يتماشى مع أحكام الإطار واستجابة الإدارة الشاملة للتقييم الأولي لتنفيذ الإطار، سواءً بسواء.

١٢- وتحقيقاً لذلك واستناداً إلى مبادرة "إزالة الغموض عن إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول" التي استُهلت في عام ٢٠٢١، أجرت الوحدة المتخصّصة عدداً من الإجراءات دعماً لتعزيز الفهم المشترك للإطار بوصفه سياسة تمكينية، وتبادلت أفضل الممارسات والمعلومات العملية على نطاق المنظمة. وأُعدت منتجات وقوائم مرجعية أخرى في مجال الاتصالات ونُشرت، ونُفذت أنشطة بناء القدرات المحدّدة الأهداف والمصمّمة خصيصاً لهذا الغرض (مثل الدورات التدريبية وجلسات الإحاطة) على مستويات المنظمة الثلاثة، بما في ذلك لصالح موظفي المنظمة وممثلي المنظمة المعيّنين حديثاً. وفضلاً عن ذلك، يجري حالياً نشر الطبعة الثانية من

١ انظر الوثيقة ج٧٠/٥٣؛ وانظر أيضاً الوثيقة ج ص ع٧٠/ ٢٠١٧/ سجلات/٣، المحضر الموجز للجلسة الرابعة، الفرع ٢ (بالإنكليزية).

دليل الجهات الفاعلة غير الدول بشأن المشاركة مع منظمة الصحة العالمية، وإعداد دورة تعليمية إلكترونية بعنوان "مقدمة لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول"، وسيبدأ تنفيذها في الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

١٣- وفي حين أن ولاية الوحدة المتخصّصة قد تحوّلت للتركيز على الاقتراحات بشأن المشاركة التي تتسم بالتعقيد أو ترتبط بمخاطر كبيرة، فإنها تواصل مع ذلك تقديم الإرشادات والتوصيات على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة. ويهدف ذلك إلى ضمان التطبيق المستمر للإطار وتعميق المشاركات ذات الأثر الإيجابي على الصحة العامة وتعزيزها، مع تحقيق التوازن بين المخاطر والفوائد المتوقعة في الوقت ذاته. وفي عام ٢٠٢٣، أجرت الوحدة المتخصّصة أكثر من ٧٢٠ استعراض للمعايير استجابةً للطلبات المقدمة من الإدارات والوحدات التقنية على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة.

١٤- وفي تقرير المجلس التنفيذي الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٢٣، حرصت الوحدة على متابعة تحديث قائمة الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية المقيّدة في سجل المنظمة للجهات الفاعلة غير الدول، وبالتعاون الوثيق مع الإدارات التقنية، استعرضت خطط التعاون المشترك والتقارير السنوية للأنشطة التي نُفّذت بالاشتراك مع الجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية والتي تبين التقدم المُحرز في التنفيذ والمنجزات المستهدفة التي تحققت.

١٥- ودعماً للمجلس التنفيذي في سعيه إلى الاضطلاع بولايته المتعلقة بالعلاقات الرسمية، أجرت الوحدة المتخصّصة استعراضاً للطلبات المقدمة من الجهات الفاعلة غير الدول للدخول في علاقات رسمية مع المنظمة والجهات الفاعلة غير الدول التي تخضع للاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات، كي ينظر فيها المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة. وتماشياً مع الإطار، أُجريت عمليات العناية الواجبة وتقدير المخاطر فيما يتعلق بكل جهة من الجهات الفاعلة غير الدول الخاضعة للاستعراض وجرى التحقق من القيود المُدخلة في سجل المنظمة ومن الوثائق الداعمة ذات الصلة المقدمة. وفي المجموع، جرى استعراض ٢٢٠ كياناً، عُرض ٨٢ كياناً منها على الدول الأعضاء للنظر فيها في إطار الاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات.

١٦- وفي عام ٢٠٢٣، أجرت الوحدة المتخصّصة أكثر من ٧٣٠ استعراضاً استجابةً للطلبات المقدمة من الإدارات والوحدات التقنية على نطاق مستويات المنظمة الثلاثة. وأُجريت استعراضات أخرى، وعمليات لتقدير المخاطر والعناية الواجبة بشأن ٢٥٠ اقتراحاً بتعيين المؤسسات وإعادة تعيينها بوصفها مراكز متعاونة مع المنظمة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن حجم الطلبات المتعلقة بتعيين المراكز المتعاونة مع المنظمة قد تزايد باستمرار خلال السنوات الأربع الماضية، ما أدى إلى زيادة عبء العمل الخاص باستعراض الاقتراحات وإدارتها بفعّالية. ولتلبية الطلبات على نحو يمتثل لسياسات المنظمة وإجراءاتها، قد يصبح من الضروري تخصيص الموارد لدعم هذه المشاركات المثمرة وتعظيم فوائدها، حيث يُتوقع استمرار الزيادة في عدد الاقتراحات.

١٧- وعلى الرغم من التحديات العالمية التي شهدتها السنوات القليلة الماضية، فقد أُحرز تقدم كبير في التعاون على مستويات المنظمة الثلاثة منذ الاجتماع الأخير لشبكة جهات التنسيق المعنية بإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. ونظمت الوحدة المتخصّصة في إطار دورها التنسيقي، جلسات حضورية للشبكة من أجل تقييم طيف الأدوات والمبادرات المفيدة المتاحة لتعزيز تنفيذ الإطار، ولتبادل الآراء والمعارف وأفضل الممارسات على جميع المستويات. وقدم المشاركون أيضاً معلومات محدّثة عن أدوات التواصل وإجراءاته وتطوّر النُظم. وساعدت الجلسات على إبراز الإنجازات والدروس المستفادة من المكاتب والشُعب الإقليمية في المقر الرئيسي، وأتاحت الفرصة لتبادل الخبرات والتحديات والنجاحات الفريدة أمام كل إقليم وشعبة.

١٨- واعترافاً بأهمية المشاركة الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة غير الدول على نطاق المنظمة، تُواصِل الأمانة إحراز التقدم في تعزيز نهج بنَّاء ومرن وإيجابي يتماشى مع الإطار والسياسات والقواعد الملائمة، مع ضمان الإنصاف عند التعامل مع الجهات الفاعلة غير الدول في الوقت ذاته.

١٩- واستناداً إلى التعاون المستمر مع الجهات الفاعلة غير الدول، وسّعت الأمانة نطاق تعاونها ومشاركتها في طيف من مجالات الصحة العامة، بما في ذلك السلامة والصحة المهنيتان، ومقاومة مضادات الميكروبات، والصحة الرقمية، والسلامة على الطرق، وتعزيز صحة السكان والمحدّدات الاجتماعية للصحة، والأمراض السارية، والأمراض غير السارية، وضمان جودة القواعد والمعايير. ولضمان التواصل المستمر، حدّثت الأمانة الأدوات والوثائق الإرشادية من أجل إذكاء الوعي وتحسين إدماج أحكام الإطار ودعم رؤساء المكاتب القُطرية للمنظمة عند نظرهم في المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول.

٢٠- وتواصل الأمانة المشاركة في حوارات بناءة مع الجهات الفاعلة غير الدول، بما في ذلك جماعات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص بشأن الحصول على الأدوية والتكنولوجيات اللازمة لرعاية مرضى السكري والوقاية من السمنة ومكافحتها والتأهب للجوائح، على سبيل المثال، من أجل تعزيز المشاركة والنهوض ببرنامج الصحة العامة.

٢١- وشاركت الأمانة في عدد من الاجتماعات والأحداث التقنية مع الجهات الفاعلة غير الدول وتولّت تيسيرها، من أجل إذكاء الوعي والدعوة بشأن أولوياتها، بما في ذلك فيما يتعلق بالأدوية التقليدية، وصحة المهاجرين واللاجئين، والأمن الصحي والطوارئ، والوقاية من الطوارئ الصحية والتأهب والاستجابة لها والقدرة على الصمود أمامها، والصحة طوال الحياة، وتطوير قطاع الصحة.

٢٢- ولتعزيز التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة على التصدي الجماعي لتحديات الصحة العامة، استهلت الأمانة سلسلة من المبادرات الجديدة لأصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك شبكة العمل الخاص بالرعاية الحادة للرعاية الطارئة والحرجة والجراحية، والمبادرة العالمية للصحة الرقمية، والتحالف من أجل العمل على إحداث التحوّل في المناخ والصحة، والتحالف من أجل العمل على مكافحة فقر الدم، ولجنة المجتمع المدني التابعة للمنظمة. وتُمكّن مبادرات المنظمة هذه من تجميع الموارد والخبرات ووجهات النظر التقنية من مختلف القطاعات لمعالجة أولويات الصحة العامة. وتدعم هذه المبادرات دور المنظمة بوصفه محفزاً للتعاون العالمي بتقديم الإرشادات والدعم التقني. كما أنها تُعد منبراً للحوار بين أصحاب المصلحة لضمان ألا تكون الجهود المبذولة في مجال الصحة العامة فعّالة فحسب، بل ومنصفة، وألا تترك أي أحد خلف الركب في سعيها إلى تحسين حصائل الصحة العالمية.

٢٣- وتولّت الوكالة الدولية لبحوث السرطان وهي الوكالة المتخصّصة في بحوث السرطان التابعة للمنظمة، تبسيط تنفيذ عملية الاستعراض المبسّطة بوصفها العملية الافتراضية لفحص المشاركات مع الجهات الفاعلة غير الدول، وأبلغت عن أكثر من ١٩٠ مشاركة جرت في عام ٢٠٢٣، في شكل طلبات للحصول على منح، أو إسهامات مقبولة، أو اتفاقات تعاونية. وتواصل الوكالة جهودها المبذولة لبناء القدرات وتطوير المزيد من الأدوات لتيسير التعلم وتبادل أفضل الممارسات. وقد أشارت إلى أن تنفيذ الإطار طرح تحديات من حيث عبء العمل والأُطر الزمنية والتمركز الاستراتيجي.

٢٤- ولتأكيد أهمية المادة ٥-٣ من الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ومنع تدخل دوائر صناعة التبغ الذي يمكن أن يقوض جهود كل من أمانة المنظمة وأمانة الاتفاقية المبذولة في مجال مكافحة التبغ والصحة العامة، تجري أمانة المنظمة تحليلاً منهجياً لاستثمارات دوائر صناعة التبغ في القطاعين الصيدلاني والصحي. وسيدعم

ذلك تحديد الهيئات ذات الصلة بدوائر صناعة التبغ التي يُستفاد منها في الحصول على حصص في قطاعي الأدوية والرفاه، وتحديد استثمارات شركات التبغ في صناعة المستحضرات الصيدلانية وأجهزة الاستنشاق وغيرها من الأعمال التجارية ذات الصلة بالعلاج الصحي ببدائل النيكوتين.

٢٥- وتواصل أمانة اتفاقية المنظمة الإطارية بشأن مكافحة التبغ وبروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، إذكاء الوعي بشأن مخاطر المشاركة مع دوائر صناعة التبغ وأولئك الذين يعملون على تعزيز مصالحها لصالح أصحاب المصلحة خارج قطاع الصحة، ولاسيما في سياق دعم التصديق على البروتوكول وتنفيذه. وثمة تحد آخر يتعلق بزيادة عدد الكيانات التجارية والمنظمات غير الحكومية التي تروّج لمنتجات النيكوتين الجديدة والناشئة. ويرتبط العديد من هذه الكيانات والمنظمات بدوائر صناعة التبغ التقليدية، ومع ذلك فقد لا تكون صلات بعضها الآخر ودوافعها واضحة.

٢٦- ومن الأهمية بمكان ملاحظة أنّ حجم المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول قد زاد بقدر كبير في عام ٢٠٢٣ مثلما حدث في الأعوام السابقة، وأدى إلى زيادة عبء عمل الأمانة على مستويات المنظمة الثلاثة فيما يتعلق بإجراء عمليات استعراض الاقتراحات وإدارتها على نحو فعّال. ولتلبية الطلبات على نحو يمتثل لسياسات المنظمة وإجراءاتها، قد يصبح من الضروري تخصيص المزيد من الموارد لدعم هذه المشاركات المثمرة وتعظيم فوائدها، حيث يُتوقع استمرار الزيادة في عدد الاقتراحات.

الطوارئ وإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول

٢٧- تعزيزاً للمشاركة الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة غير الدول أثناء الطوارئ، واصلت الأمانة تبسيط آليات التنسيق الداخلي والخارجي لتيسير مشاركة الجهات الفاعلة غير الدول في الشبكات التعاونية العالمية للمنظمة، مثل الشبكة العالمية للتأهب الاستراتيجي والشبكة العالمية للإنذار بحدوث الفاشيات والاستجابة لها. ونتيجة لذلك، شاركت الأمانة مع مئات الكيانات في عمل جماعي لغرض مشترك وبتصميم متجدّد وبالموارد اللازمة لاستدامة التغيير الإيجابي في مجال الوقاية وتخفيف المخاطر والتأهب.

٢٨- وفي أيار/ مايو ٢٠٢٣، أنشأت المنظمة الشبكة الدولية لترصّد مُسببات الأمراض لتسريع وتيرة التقدم في مجال جينوميات المُسببات وتحسين صنع القرار في مجال الصحة العامة. وتجمع الشبكة كيانات من مختلف القطاعات ومستويات الدخل والمناطق الجغرافية، تلتزم بالتعاون الدولي والإنصاف، وتتمتع بالخبرة في مجال بيانات الجينوميات وتقنياتها أو توسيع نطاق نُظم الترصد. ويتمثل الهدف من ذلك في إنشاء شبكة عالمية متعاضدة من الجهات الفاعلة في مجال الترصد الجينومي، تعمل على تعظيم عمل أعضائها وتسريعه في سبيل تحسين الإتاحة والإنصاف.

٢٩- وحدّثت الأمانة خطتها الاستراتيجية للتأهب والاستجابة للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٥. وتستند الاستراتيجية الثنائية السنوات المُحدّثة إلى أهداف خطة عام ٢٠٢٢، وتركّز بشدة على دعم البلدان في انتقالها من الاستجابة للطارئة الناجمة عن مرض كوفيد-١٩ إلى الوقاية منه ومكافحته وتوفير تدبيره العلاجي على المدى الطويل وعلى نحو مستدام. وتظل المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول نقطة أساسية لتعظيم أثر الجهود المبذولة داخل عناصر الاستجابة وفيما بينها، والتخطيط الطويل الأجل، والحد إلى أدنى قدر من الثغرات في جهود التأهب والاستجابة، وتعظيم توافر الموارد وتخصيصها بكفاءة، بما في ذلك الأدوات الجديدة لمكافحة كوفيد-١٩ مثل اللقاحات، ودعم تعزيز النُظم الصحية.

٣٠- وفي آب/ أغسطس ٢٠٢٣، استهلت المنظمة في إطار دورها الخاص بجمع الأطراف، الإصدار الثاني من منصّة الشركاء، وهي منصّة للتخطيط المرن والديناميكي تتمحور حول البلدان للكشف عن الطوارئ الصحية والاستجابة لها. وقد أعيد تصميم المنصّة لتكون أسهل في الاستخدام من جانب جميع الشركاء، وزوّدت بأدوات وموارد لمواجهة المخاطر المحدّدة والاستعداد للعمليات. وأصبحت منصّة شركاء المنظمة منذ عام ٢٠٢٠، أول فضاء رقمي تفاعلي لتنسيق الطوارئ الصحية. وقد استفاد ١٦٠ بلداً و٦٠٠ جهة من الجهات الفاعلة غير الدول من المنصّة حتى يومنا هذا.

٣١- ولتعزيز المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول وتبسيطها أثناء الاستجابة للطوارئ، حدّثت الأمانة الطرائق لتيسير تنفيذ الإطار في سياق الطوارئ، والإجراءات التشغيلية الموحّدة ذات الصلة من أجل تعزيز التعاون بين الكيانات وسائر أصحاب المصلحة والتشجيع عليه، وبناء شبكات أقوى وأشد مرونة من الشركاء العالميين في مجال الصحة. وتتضمن الطرائق المنقّحة أيضاً مزيداً من التبسيط من أجل تسريع المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول التي تقدم الاستجابة المنقذة للأرواح، والتركيز على نهج يسترشد بالمخاطر ويعي المخاطر، وتعزيز الاتساق مع المبادئ الإنسانية المشتركة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٣٢- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير.

= = =